

توثيق مجزرة قرية الجبيلة بمدينة درعا

الجهة التي قامت بالتوثيق : الشبكة السورية لحقوق الإنسان

قامت القوات الحكومية مدعومة بعناصر من الشبيحة بعمليات اقتحام للبلدة سبقتها عمليات قصف ، ارتكبت خلال الاقتحام عمليات اعدام ميداني ونهب وسرقات و خطف للأهالي .
أبو إياس الحوراني وهو شاهد عيان من أهالي القرية وأحد الناجين من المجزرة ولا يزال على قيد الحياة أخبر فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان :

«بتاريخ ٢٢-٧-٢٠١٣ اقتحمت قوات النظام ومن معها من اللجان الشعبية التابعة لها قرية الجبيلية بريف درعا الغربي وشنت حملة دهم للمنازل و اعتقالات عشوائية طالت عدد كبير من أهالي القرية ومن بينهم نساء وأطفال كما حصل عدد من الإعدامات على يد قوات النظام ولم يتمكن أحد من توثيق أي فيديو او صورة عن المجزرة بسبب حصار قوات النظام المستمر على القرية»
بالإمكان التواصل مع الشاهد عبر حسابه على السكايب بالصوت و الصورة [king33396](https://www.king33396.com)

و قد تمكن فريق الشبكة لاسورية لحقوق الإنسان في محافظة درعا من توثيق مقتل إحدى عشر مواطنا بينهم ٣ سيدات

- ١- الشهيد ممدوح عليان محمد / ٣٠ عام / درعا / نوى /
- ٢- الشهيد حسن الجاسم / درعا / الجبيلية /
- ٣- (زوجة الشهيد حسن الجاسم) سيدة لم يصل اسمها بعد / درعا / الجبيلية /
- ٤- عبد النذير لم يصل اسمه الكامل بعد / درعا / الجبيلية /
- ٥- سيدة لم يصل اسمها بعد / درعا / الجبيلية / (زوجة الشهيد عبد النذير)
- ٦- أبو عمران لم يصل اسمه الكامل بعد / درعا / الجبيلية / ممرض /
- ٧- طعمة النذير / درعا / الجبيلية /
- ٨- خلف السرور / درعا / الجبيلية /
- ٩- محمد صبيح الهلال / درعا / الجبيلية / (أبو شاهر)
- ١٠- إبراهيم محمود الهلال / درعا / الجبيلية /
- ١١- سية لم يصل اسمها بعد / درعا / الجبيلية / (زوجة علي الجروان)

و يذكر أنّ المنطقة واقعة تحت سيطرة قوات النظام الكاملة مما أدى إلى تعذر دخول الناشطين و تصوير المجزرة

الاستنتاجات :

١. أيضا ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن ماحدث في قرية الجبيلة في جريمة القتل التي هي جريمة ضد الإنسانية ، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثا شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية و واسعة الانتشار .
٢. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية في قرية الجبيلة تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك

أن القوات الحكومية هجمت على مناطق مأهولة بالسكان ولم تهجم إلى هدف عسكري محدد.
٣. إن حجم المجزرة ، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها ، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة .

التوصيات :

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الانسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان :

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير .
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين
٣. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية .
٤. إيلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا .

مجلس الأمن :

١. اتخاذ قرار باحاله كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية .
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف و القتل الممنهج و ارسال رسائل واضحة في ذلك .

الجامعة العربية :

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمة و محاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا ورعايتهم نفسيا و ماديا و تعليميا .
٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري و تحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع و كأنه بين طرفيين متساويين بالجرائم و القوة و مركزية القرار ، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية ، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصين بالشأن السوري نظرا لحجم الجرائم التي ترتكب يوميا مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل

